
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

السياسات التربوية في إفريقيا(*)

بقلم : **باتريك بويل، 1999**

عند بزوغ فجر الاستقلال في العديد من البلدان الإفريقية، اعتبر المتحررون الجدد التعليم الرسمي واحدا من الرموز الرئيسية للحركية الاجتماعية. وبعد إنزال الاعلام الاستعمارية طفا إلى السطح بسرعة أولئك الأشخاص الذين كانوا موظفين صغارا في المدارس التبشيرية ليرتقوا سلّم السلطة السياسية والنفوذ. وقد تعزّز وجود نظام فكري غرضه الحفاظ على الوضع القائم بدعم من طبقات حيوية لم تكن ترى أي مشاكل قائمة في محتوى النظام التربوي القائم. أما أولئك الذين أداروا مثل هذا التوسع في المدارس والمعلمين فقد فشلوا في مجابهة تحديات مفهوم التقدم المضطرد الموروث من خلال التعليم الرسمي.

بعد حوالي أربعين سنة من الاستقلال وعشرين سنة من برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل التغيير الاقتصادي، تدهورت أوضاع المنتجين بإفريقيا في مختلف أوجه الرفاه الاجتماعي. وكانت المدارس هي التي انعكس عليها انحسار الانفاق الاجتماعي وتناقص الأجور تحت ثقل برامج المشاركة في النفقات في تلك المجتمعات التي قدّم البنك الدولي بضائعه إلى حكوماتها للحدّ من الترف الذي اعتبر المدارس الابتدائية أحد وجوهه. وقد بدأ أولئك القلقون من أثر استعمار العقول في إفريقيا يطالبون بالقيام بدراسات جدّية تظهر الآثار المنجرّة عن المشاركة في التكاليف وخوصصة المدارس.

يحاول المؤلف في هذا الكتاب أن يقدم للقارئ صورة إحصائية عن البنى الأساسية الحاليّة للمدارس في بعض البلدان الإفريقية وبالخصوص في ثلاث مدن إفريقية كبرى هي نيروبي وكينشاسا وياوندي.

(*) العنوان الأصلي للكتاب :

Class Formation and Civil Society: The Politics of Education in Africa, by Patrick Boyle. Aldershot and Brookfield: Ashgate Publishing Ltd., 1999.

وبالإضافة إلى الفصول الثلاثة التي تناولت وضع التعليم في هذه المدن، استعرض الكاتب في فصول ثلاثة أخرى قضايا تتعلق بـ «وعود وخيبات التعليم العصري»، «الطبقة الاجتماعية والمجتمع المدني والتحليل السياسي»، و«التمدرس والطبقات الاجتماعية». ويتناول الكاتب في الفصل الأخير من الكتاب مسألة «التمدرس من أجل قرن جديد» ويخلص إلى نتيجة مفادها أن : «التعليم في إفريقيا أعاد خلق جيوب من التعليم الاستعماري القديم، وأن التعليم الافريقي الجديد أعاد خلق نوع من عدم المساواة في فرص التعليم شبيه بما كان عليه الحال في فترة الاستعمار ولكن على نطاق أوسع. وقد كان ذلك هو الثمن الي يدفع نتيجة لفشل التنمية الاقتصادية والأزمات السياسية ومشاكل تحرير الاقتصاد التي برزت».

ويعكس الكتاب والحصائيات الواردة فيه والخطاب الذي يحتويه نظرة تشاؤمية عن الوضع المدرسي الحالي في إفريقيا، وهو وضع مثقل بآثار حرب باردة تشنّ في القارة على دعوات التحديث والتنديد بالفساد وتجريم الدولة.

ويشير المؤلف إلى التحوّل الواسع في تمويل التعليم في بعض الدول الافريقية مبرزا الفوارق في توافر الموارد المرصودة للمدارس الخاصة التي تديرها الكنائس والمخصصة للنخبة من الشبّان.

وقد تركت البرامج التحديثية الداخلة في سياسات البنك الدولي، وتجارب التحوّل إلى سياسة السوق آثارها في ميدان التعليم واعتبارها التعليم الشامل ترفًا لا تملك افريقيا القدرة على تحمّله، وكانت النتيجة إلقاء مئات الآلاف من الأطفال في سنّ الدراسة إلى الشوارع، منهم على سبيل المثال لا الحصر خمسون ألفا في العاصمة الكينيّة نيروبي وحدها.

وتتلازم ظاهرة أطفال الشوارع في افريقيا مع إعادة الهيكلة الاقتصادية الجديدة ومع فقدان المهارات لدى عامة الناس، وبالتالي البطالة الواسعة، الأمر الذي تمخّض عن مشاكل في تصنيف الطبقات الاجتماعية وبالتالي فرص حصول الأطفال على أماكن في المدارس. ويخلص الكاتب إلى أن خوصصة المدراس وغلبة الطلاب النخبة ذوي القدرة على تحمل تكاليف الدراسة أدى إلى إحياء نماذج التعليم الاستعماري، ولكن مع تجاهل الإشارة إلى الأدوات الفكرية التي أوجدت القاعدة القانونية للمذابح الجماعية ومبررات الخوصصة والتشارك في التكاليف.